جنسيتي
حق لي ولأسرتي

قطاف جنسيتي

نشرة إخبارية غير دورية

الافتتاحية

تضع حملة "جنسيتي حق لي و لأسرتي" بين أيديكم/ن العدد ١ من نشرتها الإخبارية غير الدورية التي تسعى من خلالها إلى تسليط الضوء على أبرز تطورات الحملة على الصعيد المطلبي، و على أهم أنشطة الحملة وتحركات النساء المعنيات في سياق جهودهن لإقرار حقهن بمنح الجنسية لأسرهن.

تتضمن النشرة باب المعلومات القانونية الذي يعرّف القارئ/ة على الخطوات الإدارية الواجب إتباعها لتسوية أوضاعه/ا، وفي هذا العدد نتناول إجازة العمل، وباب آخر فيه نبذة عن إحدى النساء المعنيات في الحملة، إضافة إلى أبواب تتضمن أقوال ومواقف حول قانون الجنسية ، أخبار من الدول العربية ، ومقتطفات من رسائل التواصل الاجتماعي .

نرجو أن تساهم هذه النشرة في خدمة أهداف الحملة، و حشد التأييد لها وصولا إلى تكريس حق النساء بمنح جنسيتهن لأسرهن والتمتع بكامل حقوقهن كمواطنات.

قصة و مسيرة

" أرجو من سيادتكم النظر بهذه القضية بطريقة إنسانية في الدرجة الأولى حيث أنني أم لولدين في المدارس وصاحبة مؤسسة تجارية عمرها الافتراضي سنتين فهل يجوز هذا الإجراء التعسفي بحق مواطنة لبنانية تمارس جميع الحقوق والواجبات تجاه دولتها من تصويت وانتخاب ولا تستطيع إنصاف عائلتها وزوجها في بلدها؟؟؟بربكم أيجوز في بلد الديمقراطية أن يحصل هذا الظلم والبهتان بحق المواطنة اللبنانية فأي شريعة إنسان هذه في لبنان التي لا تنصف حقوق المرأة حيث أن جميع دول العالم الأجنبية منها وأكثرية الدول العربية أنصفت المرأة وأعطتها جميع حقوقها الإنسانية تجاه عائلتها وزوجها الأجنبي؟؟؟ فهل من العار في بلدنا أن تتزوج امرأة لبنانية بأجنبي والعالم كله أصبح قرية واحدة؟؟؟ أرجو منكم ليس فقط الإجابة عن هذا السؤال ولكن التحرك الفعلي والعملي لنصل إلى نتيجة تنصف جميع المواطنين من نساء ورجال تحت سماء هذا الوطن. أحب لبنان أحب ترابه ولا أريد أن أغادر عنوة وإكراها هذا البلد مع عائلتي ".

هذا مقتطف من الكتاب الذي أرسلته المعنية (أ.ز.) في أواخر عام ٢٠٠٩ الى وزير الداخلية وذلك بعد الصعوبات التي واجهتها هي وزوجها أثناء قيامه بتجديد إقامته في الأمن العام ، بحيث لم تتوانى عن المطالبة بممارسة مواطنيتها ليس فقط من خلال اختيار شريك حياتها بحرية بل أيضا بمساءلة المسؤولين والمدافعة عن حقها بالمواطنة الكاملة في الإعلام أو بالتحرك على الأرض . كانت قد أدت خطوتها إلى تسوية إقامة زوجها بداية ، وفي فترة لاحقة تم تعديل قانون الإقامة ليشمل كافة المعنيين/ات . ولكن الحلول المجتزأة لبعض القوانين كتعديل مرسوم الإقامة ، لم يمنع مطرقة الإجراءات المعقدة والتي لا حصر لها من دفع زوج المعنية لترك لبنان مصطحبا ولداه ليعيش في مصر مزاولا لمهنته كمحامي وداعيا زوجته إلى اللحاق بهم .

وفي تفاصيل الحالة فان المعنية (أ.ز.) ارتبطت منذ ١٥ عاما برجل مصري الجنسية ورزقت منه بولدان يبلغان الآن ١٤ و ٨ أعوام ، وها هي تعيش وحيدة الآن بعد التشتت الذي أصاب أسرتها نتيجة للضغوط التي لاحقت مسار حياتهم اليومية . فزوج المعنية محامي ، وبعد الزواج ترك مهنته في مصر ليستقر مع زوجته في لبنان ،حيث كان طوال فترة إقامته مسجلاً" لدى والد المعنية الذي يمتلك شركة خاصة كعامل تنظيفات ، وبعد مرض الأب أجبرت المعنية على كفالة زوجها المحامي على اسم مؤسستها التجارية كعامل تنظيفات لديها . هذا كله لم يدفع الزوج للعودة إلى بلده وترك اسرته، إلى أن تم توقيف العمل بإقامة الزوج دون اي مبرر ولأسباب متعددة نذكر منها مرسوم الإقامة الذي كان يؤدي إلى ترحيل وتشتيت عدد هائل من العائلات. هذا فضلا عن التضييق على الزوج في العمل ، وتعرض الأولاد لعنصرية في المدارس الخاصة وعدم تمكنهما من الاستفادة من أية ضمانات اجتماعية وصحية. غادر الزوج البلاد مع ولديه مما وضع المعنية أمام خيارين هما: إما الرضوخ لطلب الزوج بالذهاب للعيش معه في مصر ، او الانفصال عنه والبقاء في لبنان. بالنسبة للخيار الأول، لا يمكنها ترك والدتها وعملها ومؤسستها والانتقال للعيش في مصر خاصة وأن لديها دعاوى أرث في المحاكم وذلك بعد وفاة والدها وقيام عائلتها بمحاربتها لكونها متأهلة من رجل مصري الجنسية ومن طائفة مختلفة. أما بالنسبة للانفصال عن الزوج الذي اختارته ولا يوجد أي مشاكل عالقة بينهما، فهذا يعني تخليها عن ولديها لكون أولاد السيدة قد تخطيا السن الشرعي للحضانة ،ولا يوجد حل قانوني يمنحها الحق بحضانتهما واسترجاعهما للعيش معها في لبنان . لذا وجدت المعنية نفسها في نهاية المطاف مضطرة الى المساومة على حقوقها لأن وطنها يبدع وطنها من خلال قوانينه الى تكريس شتى أنواع الحرمان والتمييز ضدها وضد كل امرأة لبنانية. نحن في النهاية لا ننكر لزوم التعديلات الإجرائية ولكننا نشدد على أنها ليست بكافية لان الحل الأساسي لا يكون إلا عبر تعديل كامل وشامل لقانون الجنسية .

عن نشاطات الحملة

""جنسيتي" ترفع الصوت في معرض الكتاب العربي

شاركت حملة " جنسيتي حق لي ولأسرتي " الى جانب جمعيات من المجتمع المدني، في يوم «صوت الذين لا صوت لهم» الذي نظمته جريدة السفير على امتداد يوم السبت الواقع في ١٥ كانون الأول ٢٠١٢ في قاعة الندوات في معرض الكتاب العربي – بيال ، بالتعاون مع «دار الفارابي» . واستهلت الحملة فقرتها بعرض جزء من فيلم " كلنا للوطن " ، ثم انتقلت منسقة الحملة لينا أبو حبيب إلى عرض أبرز ما انجزته الحملة على الصعيد الإقليمي وأخر ما توصلت إليه على الصعيد الوطني ، وعند فتح باب النقاش أثير موضوع استثناء الفلسطينيين فكان الرد بأن الحملة «لا توافق على فكرة استثناء فئات معينة من حق منح الجنسية مثل المتزوجات من فلسطينيين، وأن مبدأ المعاملة بالمثل المقترح أسلوب خبيث وغير مقبول. كما تساءل صحفي من إحدى الجرائد عن نَفَس الحملة وما إذا كان طويلا أم لا ، وهنا كان جواب ابو حبيب بأن "نفسنا طويل وأن الحملة مستمرة إلى أن يتم تعديل قانون الجنسية والانتهاء من شتى أنواع التمييز ضد النساء في هذا المجال".

" جنسيتي حق لي و لأسرتي " تشارك في اجتماعات اللجنة الوزارية وتعرض عليها مشاكل النساء المعنيات

لبت "حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي" دعوة اللجنة الوزارية المكلفة دراسة مشروع قانون الجنسية لحضور الاجتماع الرابع لها والذي عقد يوم الاثنين ٣٠ كانون الأول ٢٠١٢ في السرايا الحكومي، وذلك بحضور وزراء العدل، الداخلية والبلديات، الخارجية، الإعلام، والعمل، وبرئاسة السيد سمير مقبل. أجابت الحملة خلال الاجتماع عن الأسئلة التي طرحها الوزراء والتي تمحورت حول العوائق التي تحول دون تعديل القانون والمشاكل التي تواجه اللبنانيات المتزوجات من غير اللبنانيين وأسرهن.

واختتم الاجتماع الذي استمر لنحو نصف ساعة بوعد من اللجنة بمتابعة العمل على دراسة كافة النواحي المتعلقة بالقانون، وبتأكيدها على اقتناعها وموافقتها على أحقية المطلب غير القابلة للنقاش وعلى جدّيتها في متابعة الموضوع. وأشار مقبل إلى أن "اللجنة ستعقد جلسة لاحقة قبل نهاية هذا الشهر لوضع اللمسات الأخيرة على التقرير المنوي رفعه إلى مجلس الوزراء واتخاذ القرار المناسب".

اللجنة الوزارية المكلفة دراسة مشروع قانون الجنسية تواصل اجتماعاتها

بعد الاعتصام الذي نظمته حملة "جنسيتي حق لي و لأسرتي" أمام مكتب الوزير سمير مقبل بتاريخ ١٩ تموز ٢٠١٢، و عطفا على تعهده أمام الحملة بدعوة اللجنة الوزارية إلى الانعقاد ، عقدت اللجنة الوزارية المكلفة بدراسة مشروع قانون يرمي إلى تعديل قانون الجنسية برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء سمير مقبل اجتماعها الأول بتاريخ ٧ أيلول ٢٠١٢ ، في حضور وزراء العدل،الخارجية والمغتربين ، الداخلية والبلديات، الإعلام والعمل. وبعد الاجتماع، أشار مقبل إلى أن "اللجنة درست الموضوع وناقشته من كل جوانبه، واستمعت الى آراء الوزراء أعضاء اللجنة، وتقرر متابعة البحث في ضوء ما اتفق عليه من تقديم إحصاءات ومشاريع مقترحة، تمهيداً للاتفاق على صيغة موحدة يتم عرضها على مجلس الوزراء". من جهتها، أصدرت "حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي " بياناً رحبت فيه باجتماع اللجنة الوزارية للمرة الأولى ، وذلك بعد مضي ما يناهز الخمسة أشهر على تشكيلها، مطالبة اللجنة بالشفافية ومشاركة الرأي العام والمجتمع المدني في النتائج التي توصلت إليها ، وتوضيح مواقف أعضائها والكشف عن الأسس المرجعية والمبادئ التي يفترض أن تستند إليها اللجنة من خلال عملها. هذا وقد تابعت اللجنة اجتماعاتها ، بحيث عقدت اجتماعها الثاني بتاريخ ٢٠ / ٩ / ٢٠١٢ ، واثر الاجتماع أفاد مقبل أن " اللجنة تابعت خلال هذه الجلسة البحث في الموضوع، واطلعت على الإحصاءات التي عرضها وزير الداخلية، كما استمعت إلى آراء الوزراء أعضاء اللجنة حيث تبين أن الموضوع يتطلّب مزيدا من التعمق في درسه، فتقرر متابعة بحثه في اجتماعات لاحقة" . وبتاريخ ١ / ١١ / ٢٠١٢، عقدت اللجنة اجتماعها الثالث وبعد الاجتماع، أعلن مقبل أنه عرض على أعضاء اللجنة الوزارية " ضرورة الاستماع إلى الهيئات والجمعيات النسائية المعنية تمهيدا لإعداد التقرير اللازم لرفعه إلى مجلس الوزراء".

ورش تفاعلية لتدريب النساء المعنيات على القيادة

شار كت ٦٠ امرأة لبنانية معنية، ينتمين لمختلف المناطق اللبنانية، في سلسلة الورش التدريبية التي نفذتها حملة "جنسيتي حق لي ولأسرتي" على مدار الستة أشهر الماضية تحت عنوان "القيادة التشاركية والمشاركة السياسية للنساء"، وذلك في المركز التدريبي للحملة الواقع في منطقة المتحف. وتأتي هذه الورش في إطار برنامج المساواة بين الجنسين والقيادة الذي يهدف إلى تعزيز قدرات النساء القيادية ليتمكنّ من المشاركة الكاملة في الحياتين العامة والسياسية. وقد تخلل البرنامج التدريبي العديد من التمارين والتدريبات التي من شأنها تعزيز فكرة البرنامج وترسيخ مبدأ القيادة لدى المشاركات، وقد تمركزت تلك التمارين حول مواضيع التواصل، القيادة و المشاركة السياسية.

١١ / ١٢ / ٢٠١٢ جنسيتي تقدم عرض في جامعة ال AUB حول حق المراة بمنح جنسيتها لأسرتها

١٩ / ١١ / ٢٠١٢ شاركت حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي في اجتماع " الروتاري "

٩ / ١١ / ٢٠١٢ صورت فيلم وثائقي حول حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي مع تلاميذ الجامعة العربية

١١ / ١٠ / ٢٠١٢ شاركت حملة جنسيتي حق لي في اجتماع الهيئة الوطنية

١٣/ ٨ / ٢٠١٢ نظمت حملة "جنسيتي حق لي و لأسرتي" حفل افطار لعرض فيلمها الوثائقي "كلنا للوطن " بحضور نحو ١٤٠ مشارك/ة من بينهم/ن نساء لبنانيات متزوجات من غير لبنانيين وأسرهن، وجوه اعلامية وفنية ، ناشطين/ات من المجتمع المدني، بالإضافة إلى ممثلين/ات عن الجمعيات النسائية. كما تخلل الحفل اطلاق العدد صفر من نشرة " قطاف جنسيتي

حول إجازة العمل

وفقا لتعديلات وزارة العمل، لم يعد هناك مهن محصورة باللبنانيين ... ويمكن استعادة الكفالة المجمدة في البنك ، علما" أن الإعفاء من رسوم إجازة العمل لا يزال قيد التنفيذ !

أعلن وزير العمل السابق الدكتور شربل نحاس في مؤتمر صحافي عقده بتاريخ ٢٧ أيلول ٢٠١٢ عن التعديلات التي حصلت بخصوص الأجانب المتأهلين من لبنانيات أو المولودين من لبنانيات والتي تخولهم الحصول على تراخيص عمل من جهة واسترداد شهادات الإيداع أي الكفالة المالية من جهة أخرى ، إضافة إلى الإعفاء من رسوم تراخيص العمل على أنواعها .

وأشار نحاس الى أن هذه التعديلات جاءت عبر اتخاذ عدد من القرارات التي تسمح بمعالجة الوضع القائم والغير مقبول المتعلق بأزواج وأبناء المرأة اللبنانية غير اللبنانيين الذين تتم معاملتهم كأجانب.

مضيفا" أن هذه الخطوة أتت مكملة للمرسوم ٤١٨٦ الذي كان قد صدر في ١٠ حزيران ٢٠١٠ والقاضي بالحصول على إقامة المجاملة المجانية ولمدة ثلاث سنوات من قبل الأمن العام اللبناني .

لذلك قامت وزارة العمل بعد أن أصبحت إقامة أزواج وأولاد اللبنانيات غير مشروطة برخصة أو إجازة عمل للحصول على الإقامة بالخطوات التالية :

إجراء تعديلات جوهرية وفقاً لقرار رقم ١/ ١٢٣ . وقرار رقم ١/ ١٢٢ أبرزها :

إعطاء أبناء وأزواج اللبنانيات إذن عمل غير مقيد بالمهن المحصورة باللبنانيين ، ومسّهل قدر الإمكان لناحية إجراءاته الإدارية .

السماح لأرباب العمل الذين يعملون لديهم أزواج وأولاد المرأة اللبنانية ان يستردوا الكفالة التي كانت قيمتها مليون ونصف المليون ليرة لبنانية والتي كانت مجمدة في البنك وغير قابلة للتصرف.

ارسال نص الى مجلس الوزراء للطلب منه بإضافة مادة إلى مشروع قانون الموازنة العامة ، بحيث :

يعفى من رسوم تراخيص العمل على أنواعها (موافقة مسبقة ، إجازة عمل) الصادرة عن وزارة العمل كل من المتأهلين من لبنانيين/ات بعد مضي سنة على تاريخ تسجيل زواجهم لدى المراجع المختصة ، وأبناء اللبنانيين /ات كذلك . وذلك نظراً لظروفهم الاجتماعية والمادية التي تحملهم عبء رسوم إجازات العمل، وتفاديا لدفعهم للعمل خلافا للقانون ،أو اضطرارهم لمغادرة البلاد وترك أسرهم مما يؤدي إلى تشرذم وتشتت هذه العائلات .

ومما ورد أعلاه، يتبين أن وزير العمل لم يصدر القرار الذي يعفي أبناء وأزواج النساء اللبنانيات من رسوم تراخيص العمل ، بل هناك قرارين نافذين فقط الأول بإعطاء أبناء وأزواج اللبنانيات إذن عمل غير مقيد بالمهن المحصورة باللبنانيين أي يمكن لأبناء وأزواج المرأة اللبنانية من مزاولة المهن التي يمارسها اللبنانيين باستثناء المهن النقابية والثاني بالسماح لأرباب العمل باستعادة الكفالة المجمدة في البنك والتي قدرها ١٠٠٠ $.

أما بالنسبة للإعفاء من رسوم تراخيص العمل على أنواعها من موافقة مسبقة و إجازة عمل ، فهي لا تعتبر نافذة لكونها لا تزال عبارة عن نص تم إرساله إلى مجلس الوزراء للطلب منه إضافة مادة إلى مشروع قانون الموازنة العامة.

أقوال و مواقف مع او ضد الجنسية

" لقد اعد كل من الوزيرين السابقين زياد بارود و بهيج طبارة بمشاركة الهيئة والسيدة لينا ابو حبيب والقاضي جون قزي دراسة معمقة لتعديل القانون والسماح من خلاله للأولاد من أم لبنانية وأب أجنبي في الحصول على الجنسية. وقد أرسلنا الدراسة الى اللجنة الوزارية المعنية في الموضوع والتي يرأسها نائب رئيس مجلس الوزراء سمير مقبل ولم نلق أي جواب عليها حتى الآن " السيدة الأولى وفاء سليمان ، جريدة النهار ، تاريخ ٣٠ تشرين الأول ٢٠١٢

" كيف أطل على شاشة رسمية، فيما دولتي تحجب الجنسية عن ابني، وتجعلنا نعاني الألم " ، كما " ترفض المصارف أن افتح حساباً باسم ابني لأنه لا يحمل جنسية لبنانية " الممثلة رولا حمادة ، الشبكة ٢١ كانون الأول ٢٠١٢

" بالإمكان جعل ٨ آذار عيد المرأة والحرف معاً، سيما أن الإنسان يسمع أو يتعلم أول كلمة من أمه، في النهاية رفضهم جاء انتقاماً لمعارضتي إعطاء حق الجنسية اللبنانية للمرأة المتأهلة من أجنبي كيف أمنع التوطين بشكل مبطن"، سألناه عن الضير بذلك، مادام هناك لبنانيات يتزوجن أيضاً من رجال مسيحيين؟ يرد أبي نصر المتفحص لكافة ملفاته: "من أصل ٢٢٥٠٠ حالة زواج نساء لبنانيات من أجنبي، اقتران المرأة اللبنانية من مسيحي لا تتعدى الألفين".
النائب نعمة الله أبي نصر ، جريدة الثبات ، ١٨ تشرين الأول ٢٠١٠

أخبار عربية

رغم التعديلات لا يزال هناك تمييز قانوني بين المصري والمصرية في نقل الجنسية للزوجة أو للزوج !

في سنة ٢٠٠٤ صدر القانون رقم ١٥٤، متضمناً تعديل قانون الجنسية المصرية ٢٦ لسنة ١٩٧٥، للقضاء على التمييز بين المصري والمصرية في حق منح الجنسية المصرية لأبنائهما ، إلا أن قانون الجنسية المصري لا يزال يتضمن تمييزاً بين الرجل والمرأة لأنه عندما يتزوج المصري من أجنبية وتتزوج المصرية من أجنبي، فيثبت لزوجة المصري حق الحصول على الجنسية المصرية إذا توافرت شروط منحها بينما لا يكون لزوج المصرية هذا الحق . فالزوجة الأجنبية للمصري، يمكنها اكتساب الجنسية المصرية بموجب قرار من وزير الداخلية إذا أعلنت رغبتها في ذلك ولم تنقضي رابطة الزوجية قبل فوات سنتين من تاريخ الإعلان لغير وفاة الزوج (م٧ من قانون الجنسية). أما المصرية المتزوجة من أجنبي فلا يعترف لها القانون بهذا الحق، لذلك لا يستطيع زوجها الحصول على الجنسية المصرية بزواجه منها مهما امتد الزواج في الزمن، ولا يكون أمام الزوج الأجنبي إلا محاولة الحصول على الجنسية المصرية لأسباب غير الزواج مثل الإقامة أو غيرها.

من نحن؟

حملة " جنسيتي حق لي ولأسرتي "

لا تزال النساء في كثير من البلدان العربية محرومات من حقهن في المواطنة الكاملة. إذ لا يحق للنساء العربيات المتزوجات من أجانب منح جنسيتهن لأزواجهن وأولادهن، حيث يقتصر هذا الحق على الآباء دون سواهم.
انطلقت "حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي" عام ٢٠٠٢ في لبنان و في خمسة بلدان عربية أخرى هي سوريا، مصر، الجزائر، المغرب والبحرين وذلك من اجل المطالبة بالتالي:
الحق الطبيعي للنساء العربيات بممارسة مواطنة كاملة، حقهن بمنح جنسيتهن إلى الزوج و الأولاد من خلال تعديل قوانين الجنسية في لبنان وفي البلدان الشريكة في الحملة،التوعية حول حقوق النساء كمواطنات وإزالة كافة أشكال التمييز ضدهن و رفع تحفظات الحكومات عن بنود اتفاقية سيداو (اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد النساء)، بالإضافة إلى حشد التأييد لحق النساء بالجنسية على كافة الأصعدة.
في لبنان، تهدف حملة "جنسيتي حق لي ولأسرتي" إلى تعديل القوانين اللبنانية التمييزية و خصوصا قانون الجنسية ، من أجل ضمان حق النساء في المواطنة الكاملة، وهي بذلك تتوجه إلى الإعلام، والرأي العام، والشباب والشابات لحشد الاهتمام والمناصرة، بهدف خلق قوة ضغط وتأثير على صناع القرار.

رسائل من وسائل التواصل الاجتماعي

- حقوق المواطنية للمرأة اللبنانية لا تكتمل دون إقرار حق المرأة بإعطاء الجنسية اللبنانية لأولادها غير اللبنانيين! س.ج
٣، كانون الأول ٢٠١٢

- أنا مع انتفاضة المرأة في العالم العربي لأن المرأة اللبنانية يجب أن تعطى الحق في منح جنسيتها لأطفالها. ل.ص ٦، تشرين الأول ٢٠١٢

- لا أريد العيش بوطن لا يعترف بمواطنية النساء. ر.غ ٢٨ أيلول ٢٠١٢

مواقع التواصل الاجتماعي

facebook: womens-right-to-nationality-and-Full– Citizenship
Twitter: @Jinsiyati
Word Press: www.nationalitycampaign.wordpress.com
YouTube:http://www.youtube.com/user/CRTDASocialMedia
Flickr: http://www.flickr.com/photos/crtda/
Storify: www.storify.com/jinsiyati

أنجزت هذه النشرة بدعم من:

مجموعة الأبحاث و التدريب للعمل التنموي

التضامن النسائي للتعلم من اجل

الحقوق و التنمية و السلام

مجموعة الأبحاث و التدريب للعمل التنموي عضوة

في هذا الائتلاف النسائي العالمي.

تم انتا ج هذه النشرة بمساهمة مالية من

سفارة هولندا في لبنان

للاتصال بنا: المتحف، خلف معرض الفولفو،
بناية بحلق، الطابق الأول هاتف: ٦٥٩ ٤٢٣ /١،
الموقع الالكتروني: www.crtda.org.lb
البريد الالكتروني: glipteam*crtda.org.lb